

ليس بينهما ذكر. والحامي: هو فحل الضراب والتلقيح، كانوا إذا أتم عدداً مخصوصاً من الضراب يحمون ظهره ويتركونه دون أن ينتفعوا به. نفي الـ مشروعية ذلك كله، وجعله من تصرف الأهواء والأوهام، واغتصاب حق التحليل والتحرير الذي هو الـ وحده. وقد رأينا لهذه العادة الضالة بقايا حتى فيما بين المسلمين في ما يندرونه من الأنعام للأولياء، والمقربين: وان اختلفت صور التقليد والتعليم للمنع والتحرير، وقد عرضت لذلك سورة الأنعام في مناقشة طويلة وتهكم واضح من تصرفاتهم في التحليل والتحرير على هذا الوجه أو غيره مما كانوا يعتادون ((و جعلوا الـ مما ذرأ من الحرث والأنعام)) ((وقالوا هذه أنعام وحرث حجر لا يطعمها إلا من نشاء - بزعمهم - وأنعام حرمت ظهورها وأنعام لا يذكرون إسم الـ عليها افتراء عليه سيجزيهم بما كانوا يفترون)) . ((ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين، قل الذكركين حرّم أم الأنثيين أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين نبئوني بعلم ان كنتم صادقين، ومن الإبل اثنين، ومن البقر اثنين قل الذكركين حرم أم الأنثيين أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين أم كنتم شهداء إذ وصاكم الـ بهذا، فمن أظلم ممن افترى على الـ كذبا ليضل الناس بغير علم إن الـ لا يهدى القوم الظالمين)) .

ولعل في هذا التقرير الشديد والتهكم اللاذع لفتا لأنظار هؤلاء الذين يجعلون لأنفسهم باسم تدينهم حق تحليل ما حرم الـ، وتحريم ما أحل، إلى أن التحليل والتحرير التعبدّين من خصائص الألوهية وحدها، وأن التصرف في المخلوقات بالتحليل أو التحريم ليس مما فوّض أمره إلى البشر، نعم هناك من الشئون والأعمال ما يبيحه الـ باعتبار ذاته وبقطع النظر عما قد يترتب عليه من أضرار ومنافع، ومثل هذا قد أعطى للانسان الحق في تحريمه إذا كان حلالاً متى تيقن أو غلب على ظنه أنه سبيل لضرر أو ايداء، كما أعطى الحق في ايجابية متى تيقن أنه سبيل لدفع ضرر محقق أو جلب خير لا بد منه لصالح الفرد أو الجماعة، وهذا أصل عظيم في التشريع الإسلامي يجب التنبه له والانتفاع به في ما تتوارد عليه المنفعة والمضرة بحسب الظروف والأحوال.